حرق دجلة من أجل السلام.. الذكرى العاشرة لرحلة هايردال الأخيرة

حسن الجنابي×

في نيسان عام ٢٠٠٢ أنجز العالم النرويجي الكبير، الانثروبولوجي والمستكشف والمغامر الفذ تور هايردال (Thor Heyerdahl) رحلته الأخيرة إلى الموت، بعد ٨٧ عاما ركب خلالها البحار والمحيطات بحثا عن حقيقة ضائعة أو عن شعب بدائي معزول أو عن نظرية آمن بها ولم يجد من يؤيدها من سابقيه أو مجايليه!

العالم النرويجي الكبير تور هايردال

لم يغامر حبا بالمغامرة المحضة بل بحثا عن الحقيقة، ولم تكن مغامراته عنادا أو تهورا بل إيمانا وعزما واستعدادا غير محدود على التضحية، وقدرة فائقة على الخروج بالفكرة الأصيلة من إطار النظرية والتجربة الذهنية إلى عالم التطبيق غير القابل للدحض، وخروجا بالحوار والجدل إلى مدياته التطبيقية القصوى بدلا عن حصره في بطون الكتب والمقالات المحدودة التوزيع.

وفي نيسان عام ١٩٧٨ وقف هذا الرجل العظيم على ساحل جيبوتي ليودع سفينة البردي "دجلة" وداعا تراجيديا وذلك بإحراقها احتجاجا على سباق التسلح والحرب الباردة وتجارة السلاح والحروب التي يعدّها ويخرجها الأثرياء الكبار ويمثلها الفقراء على جثث أبنائهم وخراب أوطانهم في الصومال وإثيوبيا وغيرها.

لقد صنع هايردال سفينة "دجلة" من البردي العراقي في صيف عام ١٩٧٧ في أهوار الجنوب، إلى الشمال قليلا من مدينة القرنة، ملتقى الرافدين دجلة والفرات، وصيرّها كأكبر سفينة من نوعها في التاريخ بطول ١٨ مترا، وأبحر بها عبر الشطوط والخلجان والبحار والمحيطات لمسافة قاربت السبعة آلاف كيلو متر، محاولا إثبات نظريته المثيرة للجدل حول أصل الحضارة، وليقول أن مصدر الحضارة الإنسانية هو واحد، وإن مسقط رأسها هو العراق!.

كان هايردال يعتقد إن تزامن بزوغ فجر الحضارة البشرية في العراق ومصر وشبه القارة الهندية لم يكن صدفة، بل كانت تلك الحضارات القديمة مترابطة، وإن سكان وادي الرافدين القدماء كانوا يبحرون إلى نظرائهم سكان وادي السند في شبه القارة الهندية وسكان وادي النيل في مصر بواسطة مراكب صنعت من البردي وكانت قابلة للإبحار إلى مسافات بعيدة، وقد استخدمها أجدادنا القدماء في نقل معارفهم وعلومهم إلى البقاع النائية على الضفاف الأخرى للبحار الشاسعة.

شرع هايردال في السبعينات، كعادته في مغامراته السابقة في مجاهل المحيطين الهادئ والأطلسي، بمحاولة الإجابة عن أسئلة الحضارة الأولى: أين ومتى ومن وكيف؟

وفي ضوء دراساته المعمقة تاريخ الحضارة ومعاينته واقع الأهوار العراقية والتحقق من شروطها المحلية، ازداد قناعة بصحة آرائه القاضية بوحدة الحضارة البشرية، أي بقدرة السومريين الأوائل على الاتصال بالبقاع النائية في الهند ومصر، فقام بتجميع فريقه الأممي وعكف على وضع تفاصيل رحلته الأسطورية على متن سفينة البردي التي بناها من البردي المقطوع في شهر آب، بناء على نصيحة شيخ من المعدان تقول بأن البردي المقطوع في شهر آب والمجفف يطفو لمدة أطول ويقاوم التآكل الذي تسببه المياه المالحة.

لقد اعتمد هايردال في مشاريعه بالدرجة الأساس على مرتكزات ثلاثة وهي:

- علميته ومعارفه وبحوثه في التراث القديم ومخيلته اللامحدودة بل والجامحة في قدرتها على الذهاب بعيداً عما تتيحه مفردات الواقع المعتادة، وفي اجتراح مشاريع هي أقرب إلى اللاعقلانية منه إلى روتين المؤسسات القائمة بما فيها المؤسسات العلمية التي تعتبر رصينة.

- التواضع والركون إلى خبرة السكان المحليين في القرى والجزر المنعزلة، في تركيب سفنه البدائية وفي استخدام معطيات بيئتهم الطبيعية، وتجنب استخدام أية مادة مستوردة من خارج المحيط الجغرافي الذي يبحر فيه، بل الاعتماد الكلي على المواد المتاحة للاستخدام من قبل الشعوب القديمة.

- قدرته على اختيار طاقمه من شعوب ومناطق متباينة استنادا إلى فراسته وإحساسه الفطري في تقييم خصالهم النوعية وقدراتهم ومهاراتهم المميزة المطابقة تماما لشروط حملاته الاستكشافية ومغامراته العلمية.

لقد نجحت سفينة البردي دجلة في اقتحام عباب البحار وصولا إلى شبه القارة الهندية وعودتها عبر البحر العربي وخليج عدن نحو ارض الفراعنة عبر البحر الأحمر. إلا أن شدة التوتر العسكري والحرب الصومالية - الإثيوبية المدعومة من الدول الكبرى، وانتشار الأساطيل البحرية للدول العظمى لم يسمح لسفينة البردي التي تحمل علم الأمم المتحدة بالمرور إلى هدفها النهائي.

فبعد خمسة أشهر من الإبحار إلى مراكز الحضارة الأولى، وفي ضوء مداولات مؤلمة مع فريقه، قرر هايردال حرق سفينته قبالة ساحل جيبوتي، التي سمحت باستقبال العالم الكبير وزملائه، وذلك احتجاجا على الحروب والتدمير والنزعات العدوانية. كما نشر رسالته الشهيرة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة آنذاك كورت فالدهايم في ٣ نيسان ١٩٧٨ وجاء فيها:

"اليوم وبمناسبة انتهاء الرحلة التجريبية لسفينة البردي دجلة بطاقمها الأممي، نعبر عن امتناننا لسيادة السكرتير العام للسماح لنا بالإبحار تحت راية الأمم المتحدة، ونحن نفخر بإعلامكم أن الهدف المزدوج لحملتنا قد تحقق كاملا.

كانت تجربتنا رحلة إلى الماضي تهدف إلى دراسة خصائص مركب بحري لما قبل التأريخ صنع وفق الأسس السومرية العريقة. لكنها كانت رحلة إلى المستقبل أيضا لإثبات أن الكوكب يتسع للتعايش السلمي بين البشر الساعين للعيش المشترك. نحن احد عشر شخصا من دول شتى تخضع لأنظمة سياسية مختلفة. أبحرنا معا على متن قارب من البردي والحبال الطرية مسافة فاقت ستة آلاف كيلومتر من الجمهورية العراقية عبر البحرين وسلطنة عمان وجمهورية باكستان حتى وصلنا إلى دولة جيبوتي الإفريقية المتكونة حديثا. يمكننا الإعلان أننا بالرغم من اختلاف رؤانا السياسية عشنا معاً في مكان ضيق، وكافحنا جنبا إلى جنب بروح التفاهم التام والصداقة، في أوقات الصفاء والعواصف، ودائما حسب مفاهيم الأمم المتحدة المجسدة بالتعاون من اجل العيش المشترك.

عندما شرعنا برحلتنا في سفينة البردي دجلة في كانون الأول الماضي، كنا ندرك أننا إما سنموت أو سنحيا معاً، وهذا الإدراك هو الذي وحّدنا بالصداقة. ها نحن في شهر نيسان نغادر كل إلى وطنه، نشعر بالتعاطف والاحترام الحقيقي لشعوبنا، وان رسالتنا المشتركة ليست لبلد معين بل للإنسان المعاصر في كل مكان. لقد أثبتنا أن السكان القدماء لوادي الرافدين والهند ومصر كانوا قد بنوا حضاراتهم الممعنة في القدم بالاستفادة من الاتصالات المشتركة عن طريق المراكب البدائية المتاحة قبل خمسة آلاف عام. لقد نشأت الثقافة من خلال التبادل البارع والمفيد للأفكار والبضائع. اليوم نحرق مركبنا البهيج بشراعه المرفوع رغم أنه في أفضل هيئة، وذلك احتجاجا على المظاهر اللاإنسانية في العالم والتي واجهناها بعد عودتنا إلى اليابسة من فضاء البحار في عام ١٩٧٨.

لقد أجبرنا على التوقف على مدخل البحر الأحمر، تحيطنا الطائرات والسفن الحربية القادمة من أكثر بلدان العالم تحضرا وتمدنا، ولم يسمح لنا بالرسو من قبل حكومات صديقة، لأسباب أمنية، إلا في جمهورية جيبوتي الصغيرة التي لا تزال محايدة، ولأن جميع الأماكن الأخرى المحيطة بنا حيث الأشقاء والجيران متورطون بنزاعات قاتلة بأسلحة صنعها أؤلئك الذين يقودون البشرية معاً على الطريق إلى الألفية الثالثة.

نحن نوجّه نداءنا إلى الجماهير البريئة من سكان الدول الصناعية. علينا التنبه لحقائق عصرنا المرعبة التي اختصرتها الصحف إلى مجرد عناوين لأخبار مزعجة. إنها مسؤوليتنا جميعا أن نسعى لدى صانعي القرار لمنع وقوع الأسلحة الحديثة بأيدي جماعات كانت معاركهم القديمة بالفؤوس والسيوف موضع شجب أسلافنا. إن كوكب الأرض أكبر من حزم البردي التي حملتنا عبر البحار لكنه بنفس الصغر من حيث حجم المخاطر إن لم تتفتح عيوننا وعقولنا إلى الحاجة الماسة للتعاون العقلاني لإنقاذ أنفسنا وحضارتنا المشتركة من التحول إلى باخرة على وشك الغرق".

لقد كان هايردال واحدا من عظماء القرن العشرين، عالما وفنانا ومؤرخا وبحارا وكاتبا وصديقا للشعوب. وقد كتب بحق شعبنا وخاصة بحق سكان الاهوار العراقية ما يستحق الاعجاب والفخر، وأجد لزاما عليّ، وفي ضوء ما تعلمته من هذا الرجل ان اشيد بذكراه وادعو المعنيين من الكتاب والمثقفين والمهتمين الى ابراز منجزاته والاحتفاء بذكرى وفاته العاشرة، وهذا واجب علينا لما اسداه لنا وللبشرية من عمل خالد أضاء جانبا من عطاء الحضارة العراقية القديمة للبشرية جمعاء.

×سفير العراق لدى منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة

الدولة البوليسية مجدداً

فريدة النقاش

أثبتت الحملة الأخيرة على منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان أن الدولة البوليسية في مصر لم تسقط، بل لعلها تكون قد ازدادت قوة وجاهزية بحكم انضمام المجلس العسكري إليها وممارساته الكاشفة عن هذه الحقيقة، رغم ما قيل عن حل بعض أجهزة الأمن.

وأخيرا سوف تنتبه كل القوى السياسية والديمقراطية من أحزاب ونقابات ومنظمات مجتمع مدني إلى حقيقة أنها منذ ثورة ٢٥ يناير قبل عام انخرطت في العاجل من السياسات، وكافحت من أجل الدستور أولا ومن أجل قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية، ومعايير تشكيل لجنة كتابة الدستور في حين أرجأت معركة أخرى لا تقل أهمية ولا راهنية وهي ترسانة القوانين المقيدة للحريات التي تراكمت عبر ستين عاما ولا تزال تمثل سيفا مسلطا ضد الحريات العامة والحقوق الديمقراطية لابد من مواصلة العمل لإسقاطها دون هوادة.

وها هي منظمات المجتمع المدني تكتشف أن المجلس العسكري في محاولته للتغطية على إخفاقاته الكبرى في إدارة المرحلة الانتقالية وانحيازه الصارخ تيار الإسلام السياسي - إن هذا المجلس قد أخذ يكشف عن وجهه وهو ينكل بالكيانات السياسية والنشطاء السياسيين والحقوقيين الذين تجاسروا على انتقاد سياساته، وفضحوا الانتهاكات المزرية التي جرت في ظل إدارته من المحاكمات العسكرية للمدنيين، إلى كشوف العذرية لفتيات مشاركات في الثورة وهو ما يشكل إهانة للنساء وللمجتمع، كما أنه إجراء منحطّ وغير مسبوق في تاريخنا، إلى إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين، وتهديد الإعلاميين وأخيرا وليس آخراً الهجوم على مقار منظمات المجتمع المدني التي كانت قد نجحت في بعض الحالات في إحالة انتهاكات العسكر إلى القضاء. كما نجحت في الوصول لأحكام قضائية باتة حول عدد من القضايا المهمة، وجر المجلس العسكري نفسه إلى وضع لا يحسد عليه حين أعلن أنه تراجع عن فعلته بعد أن طلبت الإدارة الأمريكية منه أن يكف يده عن منظمات المجتمع المدني، وصولا إلى التهديد بإعادة النظر في المعونات التي تقدمها أمريكا لمصر، وهذه المعونات هي بالمناسبة شكل من أشكال التمويل الأجنبي للحكومة نفسها ولبعض أهم مؤسساتها.

ولعل هذه الهجمة الأخيرة المرتبطة وثيقا بمخطط قصّ أجنحة الثورة وتشويه نشطائها ومؤيديها تعيد إلى أجندة العمل الوطني قضية إلغاء كل القوانين المقيدة للحريات بما فيها القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بالجمعيات الأهلية والاسترشاد في هذا الصدد بتجارب الدول الديمقراطية في تنظيم العمل الأهلي وإتاحة مساحة واسعة من الحريات له حتى يسهم بدوره كضلع مهم في عملية التنمية والتطور الديمقراطي للبلاد، بدلا من وضع رقبته تحت المقصلة كما هو الحال الآن إن بالقانون أو بحملات التشهير المبتذلة التي شارك فيها للأسف صحفيون وإعلاميون سبق أن دربت بعضهم هذه المنظمات على كيفية تقصي الحقائق والوصول إلى المعلومات في ظل الحصار الحكومي، وساعدتهم على الارتقاء بأدواتهم المهنية حتى يكونوا موضوعيين وعادلين. ولم يقتصر هذا الموقف الذي أقل ما يوصف به أنه انتهازي وغير أخلاقي علي بعض الصحفيين والإعلاميين الذين آثر بعضهم أن يلعب نفس اللعبة القديمة ويصبح بوقا للحكم القائم كما فعل سابقا، وإنما هو يمتد أيضا لجماعة الإخوان المسلمين التي كانت منظمات حقوق الإنسان التي رغم اختلافها معها فقد ساندتها ضد المحاكمات العسكرية وضد الاعتقال المتكرر، إذ أعلن «رشاد البيومي» نائب مرشدها العام تأييده إجراءات المجلس العسكري ضد المنظمات الحقوقية وهو الموقف الذي وصفه نجاد البرعي مدير المجموعة المتحدة: محامون واستشاريون قانونيون وهي إحدى الجماعات التي طالها الهجوم - وصفه بأنه «نذالة سياسية مش غريبة على تيار انتهازية واضحة للوصول إلى الحكم».

كل القوي الديمقراطية مطالبة الآن بتوحيد جهودها والعمل دون كلل ضد الدولة البوليسية بقوانينها وممارساتها.

كاريكاتير

■ عادل صبري

العسكر والمنظمات الحقوقية

حسين عبد الرازق

في الحادية عشرة من صباح الخميس الماضي قامت قوات من الشرطة بمحاصرة المبنى الذي يشغل «المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة» أحد أدواره، واقتحمت مقر المركز بصحبة عدد من وكلاء النيابة العامة وعلى رأسهم رئيس نيابة جنوب القاهرة»، ومنعت دخول أو خروج أي من العاملين بالمركز حتى الساعة الخامسة مساء وعزلتهم عن العالم خارج المقر، وقامت بمصادرة أوراق ومستندات المركز وأجهزة الكمبيوتر ورفضت النيابة طلب مدير المركز «ناصر أمين» عمل محضر بالأشياء المصادرة التي تم تحريزها، وتلا ذلك اقتحام ٧ من منظمات المجتمع المدني هي «مؤسسة الموازنة العامة وحقوق الإنسان» و«المعهد الديمقراطي الأمريكي» و«المعهد الجمهوري الأمريكي» و«فريدم هاوس» ومؤسسة «كونراد أديناور» الألمانية و«المنظمة العربية للإصلاح الجنائي»، ضمن ١٧ منظمة حقوقية أعلن استهدافها بتهمة «تلقي أموال من جهات عربية وغربية بهدف زعزعة الاستقرار القومي».

والهجوم على مؤسسات المجتمع المدني - الحقوقية بصفة خاصة - يستهدف إنهاء الدور المهم الذي لعبته منذ تأسيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في ثمانينات القرن الماضي في إشاعة مبادئ وأسس الحريات العامة وثقافة حقوق الإنسان طبقا للمواثيق الدولية، والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في مصر، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتكوين رأي عام رافض للتعذيب ومحاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري ولاستمرار العمل بحالة الطوارئ في صورة دائمة في مصر، واللجوء للقضاء لإبطال القوانين والمواد القانونية التي تنتهك الدستور، واستصدار حكم قضائي بالحد الأدنى للأجور.. إلخ.

وقد مهد الحكم وحلفاؤه لهذه الحملة التترية بالحديث عن «تمويل أجنبي مشبوه» لمنظمات ومؤسسات وأحزاب مصرية في يوليو الماضي، فنشرت «الأهرام» تقول إن «كل دول العالم تجيد اللعب في مصر، المال السياسي العابر للقارات يوظف حاليا في البلاد، التحويلات تصل يوميا للأحزاب والجماعات والمنظمات والمرشحين للرئاسة»، وسارع حلفاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة على لسان د. محمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة «الإخوان المسلمين» يقول إن العالم الخارجي الآن، خاصة الصهاينة والأمريكان لا يريدون لمصر الاستقرار ولا الاستمرار، فهم أنفقوا في خمسة أشهر ٢٤٠ مليون جنيه مصري أي ٤٠ مليون دولار.

وقضية التمويل الأجنبي لمؤسسات المجتمع المدني الحقوقية قضية قديمة جديدة في نفس الوقت، وفي بلاد العالم الديمقراطية يتم تمويل هذه المنظمات التي تلعب دورا حيويا من تبرعات القادرين، كما حدث في مصر عند إنشاء جامعة القاهرة أو مبرة محمد علي أو الجمعية الخيرية الإسلامية أو مستشفى المواساة، ولكن أثرياء اليوم في مصر لهم موقف محدد من منظمات المجتمع المدني الحديثة الخاصة بحقوق الإنسان والمرأة تحديدا حتى لا يثيروا غضب الحكام - سواء قبل الثورة أو بعدها - فمصالحهم مع الحكم أيا كان طبيعته، خاصة وكثير من هذه المصالح غير مشروع، وفي ظل هذا الوضع المؤسف كان من الطبيعي أن تبحث منظمات المجتمع المدني عن تمويل خارجي، مع الحرص على التفرقة بين التمويل الخارجي المشبوه المرتبط بأجندات خاصة مثل التمويل الذي تقدمه الإدارة الأمريكية مباشرة أو عبر المؤسسات المرتبطة بالحزبين الجمهوري والديمقراطي، والتمويل المرتبط بمؤسسات تمويل أهلية وحكومية لا يحمل أي شروط أو أجندات خاصة، ويخضع للمراقبة من الحكومة المصرية «وزارة التضامن بالنسبة للجمعيات الأهلية المشهرة طبقا لقانون المؤسسات والجمعيات الأهلية (٨٤ لسنة ٢٠٠٢) وكذلك لمكاتب محاسبة ومراجعة قانونية، ولمراقبة الرأي العام من خلال نشر ميزانياتها وأنشطتها على المواقع الإلكترونية وفي مطبوعاتها المتاحة للمواطنين.

وفي مقدمة هذه المؤسسات، مؤسسات تابعة للأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة لتمويل المنظمات النسائية في العالم (UNIFEMMA) ومنظمات أهلية تجمع تبرعات من مواطنيها مثل «أوكسيفام» البريطانية و«البدائل» الكندية، ومنظمات أخرى حكومية أو تابعة لأحزاب مثل «فريدريش إيبرت» الألمانية و«سيدا» السويدية.. إلخ.

وقد أثارت الحملة ضد منظمات المجتمع المدني الحقوقية واقتحام «المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة»، ردود فعل واسعة داخليا وخارجيا، فأصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومعها ٢٤ منظمة حقوقية بيانا دانت فيه الهجمة على مؤسسات المجتمع المدني الحقوقية وقالت إن «أهداف هذه الحملة غير المسبوقة التغطية على الإخفاقات الكبرى من جانب المجلس العسكري في إدارة المرحلة الانتقالية والتنكيل بالكيانات السياسية والنشطاء القانونيين والحقوقيين، الذين تجاسروا على انتقاد سياسات المجلس العسكري» أو فضحوا الانتهاكات المزرية التي جرت في ظل إدارته، ونجحوا في بعض الحالات في إحالة انتهاكات العسكر إلى القضاء» كما دان محمد فائق باسم المجلس القومي لحقوق الإنسان المشكل بقرار من الحكومة «وناصر أمين عضوا فيه» هذا العدوان.

وعلى المستوى الدولي دانت «المفوضية العليا لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة» حملة مداهمات المراكز الحقوقية في مصر ووصفتها بـ «أعمال ترهيب»، كما دانتها الإدارة الأمريكية وحكومات فرنسا وألمانيا وانجلترا، وهو أمر مفهوم ومتوقع لأن مصر بهذا الإجراء أخلّت بتعهداتها الدولية وخالفت العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يضمن ويحمي الحق في تكوين الجمعيات، والذي وقعت عليه الحكومة المصرية وتم التصديق عليه وأصبح نافذا في مصر منذ ٤ يونيو ١٩٦٧.

ولم تكتف السلطات المصرية بما اقترفته، فإزاء الضغط الأمريكي تراجعت بطريقة مخزية، فعقب اتصال السفيرة الأمريكية بالقاهرة مع مسؤولين مصريين بينهم أعضاء بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة «تلقت السفيرة آن باترسون» من المسؤولين المصريين ضمانات بأن هذه المداهمات ستتوقف مع إعادة فورية للمعدات التي تمت مصادرتها طبقا لما أعلنته فيكتوريا نولاند المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية، كما أشاد وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتاب بـ«القرار الصائب» للمشير حسين طنطاوي وضعه الحد لهذه المداهمات وتسهيل أنشطة المنظمات غير الحكومية في البلاد.

ليتأكد بذلك - للأسف الشديد - أن مرجعية السلطة في مصر مازالت في واشنطون، ومازالت التبعية للسيد الأمريكي مستمرة رغم ثورة ٢٥ يناير!!